اميل لحود متوجهاً لجنبلاط: تعلم الثبات في الموقف لمرة

«القومي الاجتماعي»: الحصار الاقتصادي على سورية لن يبلغ أهدافه

| وكالات

اعتبر الحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان، أمس، الحصار الاقتصادي على سورية شكلاً من أشكال العدوان، مؤكداً أن هذا النهج العدواني لن يبلغ أهدافه.

وقال الحزب في بيان نقلته وكالة «سانا» للأنباء: إن الدول الراعية للإرهاب تحاول من خلال إجراءاتها الاقتصادية القسرية التعويض عن فشلها في تحقيق أهدافها خلال الحرب الإرهابية على سورية، مشدداً على أن «سياسة الحصار والعقوبات على سورية لا تقل خطورة عن الجرائم التي ارتكبتها المجموعات الإرهابية والدول الراعية للإرهاب بحق السوريين».

وبيّن الحزب، أن «الحصار الاقتصادي على سورية شكل من أشكال العدوان ويتعارض مع المبادئ والقوانين الدولية والإنسانية»، مؤكداً أن هذا النهج العدواني لن يبلغ أهدافه ولن ينال من إرادة أبناء الشعب السوري.

ورأى الحزب أن «الدولة السورية التي نجحت في إدارة المعركة عسكرياً وسياسياً ودحرت الإرهاب وأفشلت مخطط رعاته نجحت أيضاً في إدارة المعركة الاقتصادية بخطوات وإجراءات حمائية للاقتصاد».

إلى ذلك، قال نائب رئيس المجلس التنفيذي في «حزب الله» الشيخ علي دعموش، وفق «سانا»: إن إستراتيجية العقوبات الاقتصادية التي تحاول أميركا وكيان الاحتلال الإسرائيلي وحلفاؤهما فرضها على المقاومة ستصطدم بثبات إرادة المقاومة بعد إخفاق الأميركيين وحلفائهم في حروبهم الإرهابية والعسكرية ضد سورية ولبنان والعراق والمقاومة.

وعلى صعيد آخر، توجه النائب السابق اميل لحود، في بيان له، بسؤال إلى النائب السابق وليد جنبلاط، قال فيه، وفق «الوكالة الوطنية للإعلام» اللبنانية: «لو كنت تملك معمل عين داره، أو حصة فيه، ولو كنت تستطيع تصريف إنتاجه إلى سورية للمساهمة في إعادة الإعمار، هل كان المعمل سيصبح بيئياً، وهل كانت سورية ستصبح شقيقة من جديد، وهل كانت مزارع شبعا وتلال كفرشوبا عادت لبنانية، على عكس ما تدعي اليوم؟».

وتابع: «ليس ذنبنا إن أخطأت الرهان، أو إن سقطت بين حبلين كنت تقفز بينهما، أو إن قضي على أصدقائك في جبهة النصرة، أو إن صمد الرئيس بشار الأسد الذي كنت تبشر بسقوطه منذ سنوات». وأضاف: «تعلم الثبات في الموقف، لمرة. المعمل ملوث، ولكن ليس لأنك لا تملكه ولا تستفيد منه، كحال معمل سبلين. ومزارع شبعا وتلال كفرشوبا لبنانية ومحتلة من عدو، وحزب الله مقاومة دافعت عني وعنك، وسورية باقية، موحدة».

وكان متزعم «الحزب التقدمي الاشتراكي» اللبناني وليد جنبلاط، ذكر أن مزارع شبعا وتلال كفر شوبا ليست لبنانية بل سورية.

تماهٍ لمفوضية اللاجئين مع مزاعم غربية بشأن عودتهم

ألمانيا تعلّق النظر في طلبات لجوء مهجرين سوريين

| الوطن - وكالات

ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في الأردن أن ١٦٧٠٠ مهجر سوري عادوا من الأردن منذ افتتاح معبر نصيب – جابر الحدودي منتصف تشرين الأول الماضي، في وقت علّقت ألمانيا النظر في طلبات لجوء شريحة واسعة من المهجرين السوريين.

وقالت مجموعة «فونكي» الصحفية المحلية الألمانية: إن ألمانيا علقت النظر في طلبات لجوء شريحة واسعة من السوريين بانتظار مراجعة جديدة للوضع الأمني في بلادهم، بحسب موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني.

ونقلت «فونكي» عن وزارة الداخلية الألمانية: أن بعض طلبات اللجوء التي قدمها سوريون «أجّلت» بانتظار تعديلات سيتم إدخالها على توجيهات الوزارة.

وأشارت المجموعة إلى أن المعنيين بهذا التعليق هم طالبو لجوء حصلوا على وضع «حماية ثانوية»، وهو وضع يمنح للذين واجهوا في بلادهم مخاطر جدية أو عاشوا في مناطق القتال، حيث تفيد الأرقام بأن ١٧٤٠٠ سوري حصلوا على هذه الحماية عام ٢٠١٨.

وذكرت المجموعة، أن المنظمات المدافعة عن حقوق اللاجئين تخشى أن تعلق حكومة المستشارة أنجيلا ميركل تلقي طلبات اللجوء من السوريين في حال توقفت أعمال العنف في بلادهم. ولفت موقع «روسيا اليوم»، إلى أن تدفق أكثر من مليون طالب لجوء منذ ذلك الحين معظمهم من سورية والعراق وأفغانستان، أدى إلى صعود حركة «البديل لألمانيا» اليمينية المتطرفة في ألمانيا، وارتفاع صوت المطالبة برحيل ميركل وسياستها العشوائية في استقطاب اللاجئين بما يضر بالمواطنين الألمان ويزيد من أعباء بلادهم.

مهجرون سوريون في ألمانيا (عن الإنترنت – أرشيف)

وفي السياق، ذكر الناطق الرسمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن محمد الحواري، بحسب ما نقل «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أمس أن عدد المغادرين السوريين طواعية من المسجلين في كشوفات المفوضية بلغ (١٦٧٠٠) مهجر لغاية السابع عشر من الشهر الجاري، مبيناً أنها عودة طوعية، وذلك بحسب موقع «صحيفة الرأي» الأردنية.

وأوضح الحواري، أن عدد المهجرين في المملكة والمسجلين لدى المفوضية بلغ (٦٧٠) ألف مهجر سوري.

يأتي ما نقل عن الحواري أمس بعد ما نقل موقع «خبرني» الإلكتروني الأردني عن مفوضية اللاجئين قولها الأسبوع الماضي: إن عدد المهجرين السوريين العائدين منذ منتصف تشرين الأول الماضي وحتى العاشر من الشهر الحالي، بلغ ١٦٧٠٠ مهجر.

يشار إلى أنه بشكل شبه يومي يعود نحو ألف مهجر سوري إلى الوطن من الأردن ولبنان بحسب ما تؤكد وسائل إعلام سورية وأجنبية، ما يضع إشارات استفهام حول ما نسب أمس للحواري من أرقام لعدد المهجرين السوريين العائدين من الأردن، علماً أن العديد من الدول الغربية وأخرى إقليمية تحاول تسويق مزاعم بأن الأغلبية العظمى من المهجرين السوريين في الدول الأجنبية ودول الجوار ليس لديهم رغبة بالعودة إلى بلادهم.

استياء روسي من نية الغرب محاكمة الدواعش الأجانب في بغداد

| وكالات

كشفت مصادر استخباراتية عراقية، أمس أن زعيم تنظيم داعش الإرهابي أبو بكر البغدادي المتواجد في سورية يحاول الدخول إلى الأراضي العراقية، في وقت أكدت فيه موسكو عدم رضاها عن نية الغرب محاكمة الدواعش الأجانب المحتجزين لدى مليشيا «قسد» في العراق. وقال مصدر استخباراتي عراقي في تصريح نقله الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن «البغدادي يحاول منذ أسابيع الدخول إلى العراق، لكنه يصطدم بالإجراءات الأمنية المشددة على الحدود العراقية السورية»، مضيفاً: أنه «يتواجد حالياً في جبل أبو رجمين بتدمر السورية».

وذكر المصدر، أن «البغدادي لم يبق معه سوى أفراد قليلين وهم من المقربين، ومن جنسيات سعودية وتونسية وعراقية». وأشار إلى أن «سبب تخطيط البغدادي للدخول إلى العراق، يعود إلى تراجع أعداد مؤيديه وأنصاره في سورية، لذا يريد الاعتماد على أنصاره المتواجدين في بعض المناطق الحدودية مع سورية». وأكد المصدر، أن المعلومات التي أدلى بها انتزعت من مقربين من البغدادي اعتقلوا مؤخراً.

القبض على أشخاص يشتبه في انتمائهم لداعش في بلدة الباغوز (أ.ف.ب – أرشيف)

ويتواجد في «مخيم الهول» بريف الحسكة الذي تسيطر عليه ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» الآلاف من مسلحي داعش السوريين والأجانب وعوائلهم الذين تم إخراجهم بمسرحية من بلدة الباغوز آخر معاقل التنظيم في شرق الفرات، على غرار ما حدث في مدينة الرقة.

بموازاة ذلك، كتبت ماريانا بيلينكايا ويلينا تشيرنينكو، في صحيفة «كوميرسانت» الروسية مقالاً حول اعتراض روسيا على نقل المسلحين الأجانب ضمن تنظيم داعش من سورية إلى العراق لمحاكمتهم هناك، في إشارة إلى الدواعش الأجانب المحتجزين لدى «قسد».

وجاء في المقال الذي حمل عنوان «يحاكمونك حيث قُتلت» ونقله موقع «روسيا اليوم»: «موسكو غير راضية عن نية الدول الأوروبية ترتيب محاكمة الإرهابيين الأجانب المحتجزين على الأرض السورية في العراق، فمصير الآلاف من المقاتلين الأجانب، وعائلاتهم، إحدى أكثر القضايا إلحاحا في التسوية السورية».

ونقلت الصحيفة عن مصادر دبلوماسية في موسكو، اطلعت على تفاصيل المفاوضات المغلقة، والتي، حسب معلوماتها، يجريها عدد من الدول الأوروبية مع السلطات العراقية: أن الحديث يدور عن تسليم بغداد الإرهابيين الذين أسرتهم المليشيات الكردية (قسد) خلال المعارك الأخيرة مع تنظيم داعش في شمال شرق سورية، ويحملون جوازات سفر أجنبية، لمحاكمتهم في العراق.

أما في موسكو، فترى المصادر الدبلوماسية، أن مصير المسلحين المحتجزين يجب أن تقرره سلطات البلدان التي ارتكبوا فيها جرائم «إذا كانت سورية ففي سورية، وإذا كان العراق ففي العراق.

وترى موسكو في نية نقل المسلحين المحتجزين إلى بغداد إحجام الدول الأوروبية عن الاعتراف بشرعية السلطات السورية الرسمية، كما أن القيادة الروسية لفتت إلى أن السلطات العراقية ليست مخولة قانونياً بمحاكمة الأجانب الذين ارتكبوا جرائم في أراضي بلد ثالث، ولا تملك بغداد الموارد المالية اللازمة للاحتفاظ بالمئات، وربما الآلاف من السجناء، على أراضيها، حسب الصحيفة.

يذكر أن مصير الدواعش الأجانب، الذين يقدر عددهم بحوالي ألف مسلح من نحو ٤٠ دولة، ما يزال مبهما، مع تردد بلدانهم باستعادتهم، رغم دعوات واشنطن الداعمة لـ«قسد» المتكررة لدولهم لاستعادتهم ومحاكمتهم.

في غضون ذلك، خرجت الروسية فرفارا كاراولوفا من سجنها في فولوغدا وسط روسيا أمس، بقرار قضائي بالإفراج المبكر والمشروط عنها، وذلك بعد الحكم عليها بالسجن لأربع سنوات ونصف لمحاولتها الالتحاق بداعش في سورية، حسب «روسيا اليوم».

وكانت كاراولوفا، قد اعتقلت في تشرين الأول ٢٠١٥ في اسطنبول لدى محاولتها الانضمام لداعش في سورية، قبل أن تسلمها تركيا للأمن الروسي.

لجنة حكومية أميركية تطالب بمعاقبة النظام السعودي لإعدامه معارضين

دعت لجنة حكومية أميركية أمس إلى معاقبة النظام السعودي واتخاذ إجراءات ضده على خلفية إعدامه ٣٧ شخصاً من معارضيه بينهم قاصرون، في وقت نفذ حشد من أبناء الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت اعتصاماً تنديدا بأحكام الإعدام.

ونقلت وكالة (فرانس برس) عن (اللجنة الأميركية للحريات الدينية في العالم) التي يعين أعضاءها الرئيس الأميركي ونواب من جميع الأحزاب قولها: إنه «على وزارة الخارجية الأميركية أن تكف عن السماح للسعودية بالتصرف بحرية».

وقال رئيس اللجنة تنزين دورجي في بيان له: «إن إعدام الحكومة السعودية لأشخاص على أساس هويتهم الدينية وحراكهم السلمي ليس صادما فحسب بل يناقض بشكل مباشر خطابها الرسمي حول السعي نحو مزيد من التحديث وتحسين ظروف الحريات الدينية».

من جهتها كشفت المفوضة العليا لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أن ثلاثة من الذين تم إعدامهم على الأقل كانوا قاصرين عندما وجهت لهم الاتهامات.

في سياق متصل نفذ حشد من أبناء الضاحية الجنوبية للعاصمة اللبنانية بيروت اعتصاماً تنديدا بأحكام الإعدام التي نفذها النظام السعودي بحق ٣٧ شخصاً من معارضيه.

وأكد المشاركون بالاعتصام أن الجريمة التي ارتكبها النظام السعودي كشفت طبيعة النموذج القمعي الإرهابي الذي يقدمه للعالم ويفضح من خلاله زيف ادعاءاته بالدعوة لنشر الحرية والإصلاح مشددين على أن «النظام السعودي يخدم المشروع الاستكباري في العالم».

ورفع المشاركون في الاعتصام مجموعة من الصور واللافتات التي تندد بالإعدامات والأحكام الظالمة التي ينفذها نظام بني سعود والتي تغيب عنها معايير العدالة والشفافية. وكانت سلطات النظام السعودي نفذت أول من أمس أحكاما بالإعدام بحق ٣٧ سعوديا بزعم ارتباطهم بـ«الإرهاب» وبتهم «إثارة الفتنة» التي تستخدمها سلطات النظام السعودي عادة في قضايا الناشطين. ويمتلك النظام السعودي واحدا من أعلى معدلات الإعدام في العالم كما يفرض هذا النظام المستند إلى ايديولوجيا وهابية ظلامية قيودا صارمة على حرية الرأي والتعبير ويعاقب منتقديه بموجب قوانين استبدادية تعود إلى القرون الوسطى تشمل الجلد وقطع الرأس والأطراف بالسيف كما أنه ينتهك حقوق الإنسان على نطاق واسع وخاصة المرأة.

وكالات

إلى رحمته تعالى

(يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي)

والد الفقيدة: عبد الباقي حمو

والدة الفقيدة: بروين تركي إبراهيم (رئيسة حزب الشباب للبناء والتغيير)

أشقاء الفقيدة: مجد ونور حمو وبتول وسلام مشهدية

أعمام الفقيدة: الدكتور سليمان وحسين وحسن ومحمد وعبد الباري وعبد القادر والدكتور عبد الصمد وعبد الغني والدكتور عبد المجيد حمو

أخوال الفقيدة: جوان وجهاد تركي إبراهيم

وعموم آل
حمو وإبراهيم ومشهدية

ينعون إليكم بالرضا والتسليم لقضاء الله وقدره فقيدتهم الغالية

المرحومة بإذنه تعالى الشابة
ساندرا عبد الباقي حمو

(إثر حادث أليم)

التي لبت نداء ربها مساء يوم الجمعة الواقع في ٢٠ شعبان ١٤٤٠هـ الموافق ٢٦ نيسان ٢٠١٩م وشيع جثمانها الطاهر من مشفى المجتهد حيث صلي عليها عقب صلاة العصر يوم السبت الموافق ٢٧ نيسان ٢٠١٩م في جامع (الأكرم) بالمزة ثم ووريت مثواها الأخير في مقبرة (باب الصغير)

تقبل التعازي للرجال وللنساء في صالة جامع الأكرم الكائن بالمزة يومي الأحد والاثنين ٢٨-٢٩ نيسان من الساعة ٥,٠٠ حتى الساعة ٧,٣٠

للفقيدة الرحمة ولكم الأجر والثواب

الربيع الأسود وإعادة تسويق النكرات

أحمد ضيف الله

قرار الولايات المتحدة الأميركية في الـ٨ من نيسان الجاري، اعتبار الحرس الثوري الإيراني منظمة إرهابية، والرد الإيراني عليه بإقرار مشروع قانون ينص على التعامل مع القوات الأميركية في المنطقة على أنها «إرهابية»، أدخل كامل المنطقة في حالة من التوتر.

الخارجية العراقية، وعلى لسان المتحدث باسمها أحمد الصحاف اعتبر في بيان له في الـ١٠ من نيسان الحالي، أن «المنطقة بحاجة إلى قرارات تسهم بتعزيز الاستقرار فيها وقرار الولايات المتحدة بشأن الحرس الثوري لا يأتي في هذا السياق». كذلك اعتبر رئيس المجلس الأعلى الإسلامي في العراق الشيخ همام حمودي في الـ٩ من نيسان الحالي، «قرار ترامب بإدراج الحرس الثوري بلائحة الإرهاب هو حماقة لا تختلف عن قراراته حول القدس والجولان»، وهو «محاولة لترضية الكيان الصهيوني، وإشعال الحرائق في المنطقة».

في الوقت الذي تحتاج المنطقة فيه إلى فترة من الهدوء بعد عاصفة داعش الإرهابية، تسعى الولايات المتحدة الأميركية من خلال تدخلها في شؤون المنطقة لتحويلها إلى ساحات حرب جديدة، باتخاذ جملة من القرارات المتتالية وغير المتزنة التي لا تصب في مصلحة شعوب المنطقة ولا أمنها واستقرارها، كاعترافها بأن القدس عاصمة الكيان الصهيوني، وبأن الجولان المحتل أرض عائدة لهذا الكيان، ثم لاحقاً إدراج الحرس الثوري الإيراني على قائمة الإرهاب، الذي ستكون له عواقب وخيمة وتداعيات خطرة على منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن وزارة الخزانة الأميركية سبق أن أعلنت في بيان صحفي لها في الـ٦ من آذار الماضي، «إدراج حركة النجباء وقائدها الشيخ أكرم الكعبي على قائمة الإرهاب»، التي بحسب البيان «تحصل على تمويل من الحكومة العراقية التي لا تسيطر عليها».

الحكومة العراقية وكل القوى السياسية العراقية الفاعلة، عبرت عن «قلقها إزاء التطورات والتصعيد في الموقف الأميركي في قضايا القدس والجولان والحرس الثوري الإيراني»، داعية إلى «اجتماع عاجل للرئاسات الثلاث والقيادات السياسية لدراسة تداعيات هذا التصعيد الخطير»، وإلى «ضرورة العمل على تجنيب العراق التداعيات السياسية والأمنية والاقتصادية لقرارات رعناء كهذه».

وحده النائب السابق والأمين العام لحزب «الأمة العراقية» مثال الآلوسي، شذ عن المواقف الرسمية والسياسية العراقية من القرار الأميركي، الذي تعاقبت الصحف الخليجية والمواقع الممولة من قبلها على نشر بيانه وإبرازه، حيث قال في بيانه المطول في الـ١٠ من نيسان الحالي: «باسم العراقيين الأحرار والمواطنين الأشراف وباسم سيادة العراق وحرية شعبنا في دولة عراقية مدنية دستورية ديمقراطية، نعلن ترحيبنا وتفهمنا وتأييدنا لقرار الولايات المتحدة الأميركية المهم في منع الهوس والشعوذة والتمدد العدواني للنظام الإيراني والشبكات المسلحة الإرهابية التابعة للحرس الثوري الإيراني، لأجل حماية كرامة العراق وسمعة نظامنا السياسي وسمعة الرئاسات العراقية الثلاث من تهمة التجنيد والتبعية للأهواء والنزوات الإيرانية»، مطالباً «النظام الإيراني بالتوقف عن التدخل السافر في الشؤون العراقية والمنطقة حفاظاً على أمن الشعب الإيراني أيضاً، البريء من تلك التصرفات الإرهابية العدوانية لنظامه».

مثال جمال حسين أحمد الآلوسي، يحمل الجنسية الألمانية، وكان عضواً في حزب المؤتمر الوطني الذي يرأسه الراحل أحمد الجلبي، ورئيساً لهيئة اجتثاث البعث عام ٢٠٠٣، إلا أنه عزل من منصبه في الهيئة وطرد من حزب المؤتمر الوطني بعد أن قام في العام ٢٠٠٤ بزيارة إسرائيل، فأسس حزب الأمة العراقية وتمكن من الفوز بمقعد في الانتخابات النيابية في كانون الثاني ٢٠٠٥، إلا أن المجلس النيابي في الـ١٤ من أيلول ٢٠٠٨ صوت برفع الحصانة النيابية عنه، ومنعه من حضور جلساته، إضافة إلى إقامة دعوى قضائية بحقه بسبب زيارته إسرائيل مرة ثانية في ٢٠٠٨، وفي أول حديث صحفي للآلوسي خص به صحيفة «الشرق الأوسط» في الـ١٣ من أيلول ٢٠٠٨ وهو في طريق عودته من إسرائيل إلى بغداد، قال: إن «إيران تشكل خطراً حقيقياً على العراق أكثر من إسرائيل، لا بل إسرائيل غير موجودة في محيط العراق وبالتالي هي لا تشكل خطراً أمنياً على العراق، على حين تشكل القاعدة الجهل وإيران أكبر خطر على العراق».

مثال الآلوسي هذا وجه رسالة إلى رئيس جمهورية العراق برهم صالح في الـ١٣ من كانون الثاني ٢٠١٩، قال فيها: «إنني أدعوكم إلى إخراج العراق من حالة الحرب المستمرة بين العراق وإسرائيل ولحد يومنا هذا، وضرورة التوقيع على وقف إطلاق النار، حالنا كحال جميع الدول العربية الموقعة على وقف إطلاق النار، إنكم بهذا ستمنعون وتحمون العراق وسيادته وأمنه وشعبنا من أي استعراضات للقوة بين النظام الإيراني والمليشيات المدافعة عنه في العراق وبين إسرائيل».

السفير الروسي لدى بغداد ماكسيم ماكسيموف، قال لموقع صحيفة «نيزافيسيمايا غازيتا» في الـ٨ من نيسان الحالي، وفق ما نقلته وكالة «فارس» الإيرانية: إن «أجهزة المخابرات الأميركية لم تكن لتتوقع أن ينتصر العراقيون على تنظيم داعش خلال ٣ سنوات فقط في الوقت الذي كان مخططاً له أن يستمر ٣٠ سنة على الأقل»، مبيناً أن «واشنطن تنوي تدمير العراق من جديد»، مشيراً إلى أن مشروع «عش الدبابير» الذي أطلقه جهاز المخابرات الأميركي (سي أي إيه) عام ٢٠١٤ لم يحقق النتائج المرجوة منه وهم بصدد إطلاق عملية جديدة اسمها الرمزي «الربيع الأسود»، وأن «الفكرة الرئيسية من تصنيف الحرس الثوري الإيراني على أنه منظمة إرهابية ليست موجهة ضد الإيرانيين بل لإبقاء العراق ساحة حرب رئيسية في منطقة الشرق الأوسط ومنع الدولة هناك من الوقوف على قدميها»، مشيراً إلى أن «جهاز الـ«سي آي إيه» سيحاول خلخة الأوضاع الأمنية عبر استهداف المصالح الأميركية في العراق بواسطة خلايا نائمة وإلصاق التهم بالحرس الثوري الإيراني أو جماعات عراقية موالية له، الأمر الذي سيوجه ضربة لمساعي العراق وتهدئة الأوضاع بين الدول العربية وإيران».

المروجون للسياسات الخليجية والإماراتية في المنطقة، يرون أن «القرار الأميركي أنهى في الواقع سياسة الميوعة أو المرونة التي تتبعها حكومة عادل عبد المهدي في الوقوف على مسافة واحدة من المحور الإيراني والمحور الأميركي، وقطع الطريق أمام سياسة التوازن، ولم يعد أمام الحكومة العراقية سوى خيارين لا ثالث لهما، إما الالتزام بالقرار في حال أراد العراق البقاء جزءاً من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، وإما أن يرى أن علاقاته مع إيران أكبر، فإنه يتعين عليه الانسحاب من التحالف الدولي، لأن هذا القرار لم يبقِ للعراق أي مساحة للمناورة بين المعسكرين المتصارعين»، وفق ما عبر عنه حيدر الملا القيادي في «ائتلاف الوطنية» الذي يرأسه إياد علاوي في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» في الـ١٠ من نيسان الجاري.

إن الولايات المتحدة الأميركية التي تحمي قتلة الشعبين الفلسطيني واليمني وأمراء الذبح بالمناشير، رعاة الفكر الوهابي وحماته، الذين تعتبرهم أصدقاء وحلفاء، لا يمكن أن تكون مؤهلة لوضع من يتصدى لإرهابها ويقاتل داعش على أنهم إرهابيون، وهي لا تملك أي شرعية لذلك، عدا أنها لا تجرؤ على إغضاب نواب الشعب العراقي، حيث إن مشروع طردها من العراق ما زال إحدى أولوياتهم، كما أنها عاجزة عن إدامة بقائها في المنطقة والعراق، خاصة أن كل قواعدها ومعسكراتها بالأنبار وبغداد وصلاح الدين في مرمى العين.